

## الفصل الرابع: مؤشرات ونظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية

إن تداعيات وانعكاسات الأزمات المالية على اقتصاديات الدول بالإضافة إلى التكلفة المالية المترتبة على هذه الأزمات، دفع بالعديد من الدول المتقدمة وبالتعاون مع مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى تطوير مؤشرات للإنذار المبكر لهذه الأزمات، هذا هو محور هذا الفصل الذي يهدف لتحديد مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله وأهم النماذج المستخدمة في عملية التنبؤ بالأزمات المالية. والمراحل المتبعة في عملية بناء نموذج للإنذار المبكر، بدءاً باختيار المؤشرات القيادية المتمثلة في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية والنقدية، هذه الأخيرة التي تستخدم كأداة للإنذار باحتمال حدوث أزمة مصرفية، وصولاً لعملية التقييم لبعض الأزمات وتحليلها بناءً على هذه المؤشرات.

### I - ماهية نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية

#### أولاً: نظام الإنذار المبكر

1. لغة : الإنذار مصدر قولهم انذر ينذر وهو التخويف أو التخوف والإنذار هو الإبلاغ وقيل الإنذار إخبار فيه تخويف كما أن التبشير إخبار فيه سرور.
2. إصطلاحاً : صفير أو نغمات تحذيرية معروفة ومفهومة لسامعيها وقد تكون تعليمات تم إعدادها سلفاً وبثها بوسائل الإعلام والوسائل الأخرى مهما كانت بسيطة.
- إن تعدد الأزمات الاقتصادية دفع بصانعي السياسات ومستخدمي القرارات على البحث عن أدوات علمية للتنبؤ بما قبل حدوثها، فظهر في الأدبيات الاقتصادية ما اصطلح عليه بنظام الإنذار المبكر.
3. تعريف نظام الإنذار: يقوم الإنذار المبكر بمهمة الإعلام الفوري عن قرب حدوث الخطر باستخدام وسائل متنوعة مما يمكن من التعرف على أبعاد الموقف والذي من خلاله يتم اتخاذ الإجراء اللازم قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل خطراً كبيراً وهذا يعني أن المراد منه التبيين والكشف والإنذار عن الحالات غير العادية، وهو يأتي نتيجة لعملية التخطيط القبلي التي تسبق الأزمات وهو ما يجعل من إدارة الأزمة إدارة مبادرة كما أنه يمثل الإدارة الوقائية من الأزمات وليست إدارة ردة فعل، وهنا سيتم التعريف بالإنذار المبكر من خلال ما يلي:

- ✓ هو وسيلة للتنبية بالأخطار المحتملة والكشف عن الأسباب والإشارات التي تنبئ عن الأزمات في مراحل الكمون والتكوين قبل ميلادها أو على الأقل قبل استفحالتها وانفجارها المدمر، كما أنها وظيفة رئيسية وحتمية على جميع المنظمات بما يحفظ كيانها ويحميها من السقوط أو الانهيار؛
  - ✓ يُعد الإنذار المبكر فعالاً عندما ينجح في إشعار وإعلام الجهات والمنظمات المعنية بالأزمات وهي في طور النمو والتكون، وهو ما يستلزم أن يكون الإنذار قد تم وضعه وبناءه على أساس معلومات صحيحة وموثوقة ومحدثة.
- إذا يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم مكامن المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات

العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات، والتي تفيده مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني.

إن الاهتمام بموضوع نظام الإنذار المبكر ظهر بعد الأزمة المكسيكية (1995 - 1994) وازداد بعد الأزمة الآسيوية (1997) (1998) - ويأتي هذا الاهتمام بسبب عاملين رئيسيين : الأول نتيجة الإدراك المتزايد أن الأزمات المالية والاقتصادية مكلفة للغاية بالنسبة للدول التي تتعرض لتلك الأزمات، العامل الثاني هو عامل العدوى بمعنى انتقال الأزمة من بلد لآخر.

### ثانيا : آليات عمل نظام الإنذار المبكر :

تعد عملية بناء المؤشرات الرئيسية للإنذار المبكر جزء مهم من عملية التخطيط القبلي للأزمات، والتي تعتبر أحد المراحل الرئيسية لإدارة الأزمات، وهي مرحلة تهدف إلى التنبؤ بالأزمات من أجل الوقاية منها والتعامل الصحيح معها عندما تقع، ويمكن التعرف بشكل إجمالي على كيفية بناء مؤشرات الإنذار الرئيسية من خلال عرض موجز لخطوات عملية التخطيط القبلي للأزمات وذلك على النحو التالي:

✓ الخطوة الأولى : تحديد أهم الأزمات المحتملة : تعتبر هذه الخطوة نقطة هامة ودرجة في عملية التخطيط للأزمات لكونها القاعدة التي تبنى عليها هذه العملية، وهي خطوة تحتاج إلى الكثير من الجهد والبحث العميق من خلال الاستعانة بأدوات البحث وأهمها الاستماع لأهل المعرفة والخبرة والمختصين والتعرف والإطلاع على التجارب السابقة من أجل الوصول إلى حصر لجميع الأزمات المحتملة المرتبطة بالظاهرة أو النظام أو العملية محل المتابعة والمراقبة.

✓ الخطوة الثانية : تحديد أهم المخاطر التي تؤدي إلى الأزمات : بعد الانتهاء من تحديد أهم الأزمات المحتملة لظاهرة أو نظام أو عملية محددة، يتم العمل على حصر جميع المخاطر المتوقعة لكل أزمة محتملة.

✓ الخطوة الثالثة : تحديد أهم السيناريوهات المحتملة لكل أزمة : يعتبر السيناريو أسلوب خلاق يستهدف رسم الصور المحتملة لمستقبل الظاهرة أو النظام أو العملية محل الاهتمام، ويتم الاستفادة من السيناريو بشموليته لجميع العوامل المؤثرة فيها التخطيط لإدارة الأزمات من خلال رسم خارطة لكل أزمة محتملة للوصول إلى جميع الصور المتوقعة حدوثها.

✓ الخطوة الرابعة: وضع خطط للتعامل مع أهم السيناريوهات المحتملة : يتم وضع خطط لإدارة ومواجهة أهم السيناريوهات المحتملة مع مراعاة العوامل والظروف المتوقعة مصاحبته للسيناريو والمؤثرة فيه كالأوضاع السياسية والاجتماعية، وكذلك تحديد الأطراف المتوقعة في الأزمة وعلاقتها وتأثيرها، كما يلزم أن تشمل الخطة جميع أوجه التعامل مع الأزمة.

✓ الخطوة الخامسة : بناء مؤشرات الإنذار الرئيسية المبكرة للأزمات المحتملة : بعد الانتهاء من تحديد أهم الأزمات المحتملة والمخاطر التي يمكن أن تتسبب بها، يقوم فريق التخطيط للأزمات ببناء المؤشرات الرئيسية للإنذار المبكر، والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالأزمات المحتملة بقصد الوقاية منها والاستعداد للتعامل معها، وتحديد المؤشرات وبناءها ليست بالعملية السهلة، حيث تحتاج إلى الفهم والمعرفة بذات المؤشرات والمعرفة العميقة للظاهرة.

✓ الخطوة السادسة : اختيار القياس المناسب لكل مؤشر : بعد أن يتم تحديد المؤشرات الرئيسية يأتي الدور هنا لوضع الآلية التي سوف يتم بها مراقبة ومتابعة المؤشر وقياس التغيير الإيجابي والسلبي الحاصل له، ويفضل أن يكون القياس من

خلال القياس الكمي والابتعاد عن القياس النوعي، حيث يتميز القياس الكمي بالثبات والموضوعية وسهولة القراءة والكشف السريع عن أي تغيرات أو تحولات تحدث له.

✓ الخطوة السابعة : تعيين أفراد فريق إدارة الأزمات المحتملة : من الصعوبة بمكان إدارة الأزمات من قبل شخص واحد أو من خلال وجهة نظر واحدة، وهذا يستدعي تكوين فريق عمل للقيام بإدارة الأزمات.

✓ الخطوة الثامنة : المحاكاة : تأتي بمثابة اختبارات عملية على أرض الواقع لنفس المجتمع للتأكد من سلامة الخطط الموضوعية وفهم العاملين لها وتحديد الفجوة بين الإمكانيات الموجودة والمهارات المطلوبة، وفي الحالات التي يصعب تطبيقها على أرض الواقع بسبب تأثيرها على نظام المنظمة والتسبب في اضطرابها، ولذا يتم اللجوء إلى استخدام النموذج.

## II - المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر

### أولاً : المؤشرات المالية الرائدة

تعرف هذه المؤشرات على أنها مجموعة القياسات التي تضعها المنظمة وتتركز فيها على الجوانب الأكثر أهمية وحساسية للكشف السريع عن التغير والتحول الإيجابي والسلبي في الظاهرة محل المتابعة.

تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

ولقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بال تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992، ومنذ ذلك الوقت توالى الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي.

بعض الدراسات قدمت نماذج قياسية والأخرى قدمت التحليل الوصفي والكمي لتقييم مدى ميل المؤسسات المالية للوقوع في أزمات مالية باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي، ولم يكن غريباً أن نجد إجماعاً من كل هذه الدراسات على عدد معين من المؤشرات نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة الحقيقي المحلي، معدل التضخم، معدل نمو الائتمان المحلي، نسبة M2 إلى الاحتياطيات الدولية، وهذه النتائج تتفق ونظرية صدمات البنوك، وهذه الصدمات مرتبطة بالتقلبات في الناتج المحلي، تدهور معدلات التبادل الدولي، انخفاض أسعار الأصول المالية، وعلى مستوى النظام المصرفي هناك مشاكل القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، السياسات النقدية التقييدية، تحرير أسعار الفائدة المصاحب لسياسات التحرير المالي، تعرض البنوك لأزمات عملات أجنبية حينما تقرض عملاء محليين عملات أجنبية بضمان نقود محلية وانخفاض قيمة العملة المحلية، أثر المخاطر المعنوية حينما لا يكون هناك رقابة أو إشراف جيد على عمليات القروض، تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبي قصير الأجل.... إلخ، ومن خلال العديد من تلك الدراسات يمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية مرتبطة بسلامة النظام المالي والأخرى مؤشرات الحيطنة الجزئية لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي:

### جدول يبين أهم مؤشرات الحيطنة الكلية

مؤشرات الحبيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1) كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر. -التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.	1) النمو الاقتصادي: -مجموع معدلات النمو. -تدهور القطاعات.
2) جودة الأصول.	2) ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري. -كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. -الدين الخارجي بما في ذلك هيكل الاستحقاق
3) مؤشرات المؤسسة المقرضة : -تركيز الإئتمان القطاعي. -الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية. -القروض غير العاملة. -القروض للمؤسسات العامة الخاسرة. -مخاطر الأصول. -الإقراض المرتبط. -مؤشرات الرفع المالي.	3) -التضخم
4) -مؤشرات المؤسسة المقرضة: -نسبة الدين إلى حقوق الملكية. -ربحية الشركات. -مؤشرات أخرى لظروف الشركات. -مدىونية القطاع العائلي.	4) -أسعار الفائدة والصراف: -التغلب في أسعار الفائدة والصراف. -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. -قابلية سعر الصرف للاستمرار. -ضمانات سعر الصرف.
5) معدلات الإنفاق. -نسبة الإيرادات لكل موظف. -التوسع في عدد المؤسسات المالية.	5) ازدهار الإقراض وسعر الأصول: -نوبات ازدهار الإقراض. -نوبات ازدهار أسعار الأصول.
6) العائد على الأصول. -العائد على حقوق الملكية. -معدلات الدخل والإنفاق. -المؤشرات الهيكلية.	6) إطار العدوى: -العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية. -الآثار الجانبية للتجارة.

<p>7) عوامل أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-الإقراض والاستثمار الموجه.</li> <li>-لجوء الحكومة للنظام المصرفي.</li> <li>-التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.</li> </ul>	<p>7) السيولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية.</li> <li>-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.</li> <li>-الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي.</li> <li>-نسبة القروض إلى الودائع.</li> <li>-هيكل استحقاق الأصول والخصوم.</li> <li>-تدابير سيولة السوق الثانوية.</li> </ul>
	<p>8) الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-مخاطر سعر الفائدة.</li> <li>-مخاطر سعر الصرف الأجنبي.</li> <li>-مخاطر أسعار الأسهم.</li> <li>-مخاطر أسعار السلع.</li> </ul>
	<p>9) مؤشرات خاصة بالسوق:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-أسعار السوق للأدوات المالية.</li> <li>-مؤشرات على العوائد المفرطة.</li> <li>-تصنيف الإئتمان.</li> <li>هوامش العائد السيادي.</li> </ul>

### ثانيا: نماذج نظام الإنذار المبكر

من بين أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية ما يلي:

1. نموذج الأحداث : طريقة الأحداث من الطرق الكيفية بحيث تعتمد على التمثيل البياني للمتغيرات الاقتصادية والمالية، إذا ما ظهر فيها سلوكا غير طبيعي قبل فترة الأزمة مقارنة بفترات الاستقرار، هذه الطريقة يمكن أن تستعمل الاختبارات القياسية (اختبار ستودنت) ... وذلك لاختبار حالة المتغيرات قبل الأزمة وخلق فترات الاستقرار وذلك من حيث الأسباب والنتائج.
  2. نموذج الإشارات: أصل هذه الطريقة أنها طورت من أجل اكتشاف نقاط التحول في دورة الأعمال، وبعدها استعملت في اكتشاف الأزمات المالية، تستعمل أساسا لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تظهر بسلوكيات مختلفة في مرحلة الأزمة، وهي تعتبر كامتداد لطريقة الأحداث، بحيث تستخدم طريقة ثنائية الحد (0.1) ، بحيث تعطي القيمة واحد في حالة الأزمة، وقيمة الصفر في حالة العكس أي عدم وجود أزمة، وهذا بعد تحديد الإطار الزمني للدراسة.
- إن هذا النموذج يعتمد في تفسيره لاحتمالية حدوث أزمة مصرفية على مصفوفة المؤشرات المشار إليها والتي تعكس الحالات التالية:

-الحالة " A " المؤشر جيد لأنه يصدر إشارات إنذار مبكرة لحدوث أزمة مصرفية بعد 24 شهرا.

-الحالة : " B " المؤشر غير جيد لأنه يصدر إشارات إنذار مبكرة لحدوث أزمة مصرفية، لكن الأزمة لا تقع بعد 24 شهرا لأن المؤشر كاذب.

-الحالة : " C " المؤشر جيد لأنه لا يقدم أي إشارات إنذار لحدوث أزمة مصرفية ولكن الأزمة تقع بالفعل بعد 24 شهرا.

-الحالة : " D " المؤشر جيد لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة مصرفية وأنه بالفعل لا تقع أزمة مصرفية بعد مرور 24 شهرا.

**3- مؤشرات CAMELS** : تتراوح درجات التصنيف في هذا النموذج بين " 1 " وهو الأفضل و " 5 " وهو الأسوأ وفي مايلي التصنيفات التي يتم إعطاءها للبنوك:

- قوي : "1" يعني إعطاء هذا التصنيف للبنك بأنه يتمتع بمركز مالي سليم ولا يوجد عنده مشاكل جوهرية، وفي هذه الحالة فإن البنك يحتاج إلى رقابة أقل من اعتيادية.

- مرضي : "2" ويعني هذا التصنيف أن البنك يتمتع بمركز مالي سليم، إلا أنه يوجد لديه العديد من المشاكل معروضة بصورة جيدة للإدارة وهي تحت السيطرة، وفي هذه الحالة فإن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك تكون رقابة اعتيادية.

- عادل : "3" في هذه الحالة يوجد لدى البنك مشاكل حادة بحاجة إلى معالجة فورية من قبل الإدارة، وإذا لم تقم الإدارة بمعالجة هذا المشكل فإن الوضع سوف يتفاقم عند البنك، وعليه فإن مستوى الرقابة على البنك يجب أن تكون فوق اعتيادية، وقد يطلب من البنك في هذه الحالة برنامجا تصحيحيا.

- حدي : "4" في هذه الحالة يوجد لدى البنك مشاكل حادة، وإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل فإن البنك قد يتعرض للإفلاس، إن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك يجب أن تكون حثيثة، ويجب أن تتم زيارة البنك من قبل السلطات الرقابية على فترات متقاربة، يضاف إلى ذلك فإن السلطات الرقابية قد تطلب من البنك وقف بعض النشاطات.

- غير مرضي : "5" في هذه الحالة يكون احتمال تعثر البنك أو إفلاسه مرتفعاً، حيث أن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل حادة وغير مسيطر عليها من قبل إدارة البنك.

### ثالثاً: تحليل مؤشرات التنبؤ بالأزمة المالية

في هذا القسم سيتم استخراج وتحليل بعض المؤشرات المالية والاقتصادية الدالة على الأزمة المالية وإمكانية التنبؤ بالأزمة المالية.

1. أزمة الدول الآسيوية 1997 : تعرضت الدول الآسيوية، وهي دول (إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وهونغ كونج، وتايلاند، ولاوس، والفلبين، وكمبوديا) لأزمة مالية حادة عام 1997، وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهياراً كبيراً بدأ الاثنين الثاني من أكتوبر عام 1997 ، وأطلق عليه يوم الاثنين المجنون بدأت الأزمة من تايلاند وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات بنحو 1211 نقطة لأول مرة (Hang Sang) منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعاً انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبتلك السرعة نظراً لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك وكانت تتراوح ما بين 7% و 8% كمتوسط إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية. أما أسباب الأزمة فيمكن تحديدها بالآتي :

- ✓ ثبات سعر الصرف في هذه البلدان.
- ✓ إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار.
- ✓ اتساع عجز الحساب الجاري.
- ✓ ضعف قيمة الصادرات مقابل الين الياباني.
- ✓ التدفقات النقدية الضخمة لرؤوس الأموال إلى الداخل.
- ✓ تركز معظم التدفقات في صورة اقتراض قصير الأجل.
- ✓ المضاربة على سعر العملة.
- ✓ تدني الأرباح في أسواق الأسهم.
- ✓ رفع سعر الفائدة لوقف التحويل من العملة الوطنية إلى عملات أجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ولتشجيع المستثمرين الخائزين للدولار لتحويل ما لديهم إلى العملات الوطنية. فارتفعت أسعار الفائدة إلى % 25 في تايلاند، و%35 في كوريا، وظلت كذلك لعدة أيام مما اضطر المستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية لإيداع قيمتها في المصارف للاستفادة من الفائدة المرتفعة فزاد المعروض من الأوراق مع قلة طلبات الشراء فانخفضت أسعار الأسهم %25 و%50 من الأسعار السوقية.

## 2. الأزمة المالية العالمية 2008

- أ- التوسع الائتماني غير المحسوب: عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، توسعت هذه البنوك في منح الائتمان، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه إذ لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف، ولكن الخطأ كان في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة.
- ب- القروض العقارية الرديئة: شهدت المدة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشترها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد.
- ج- تعاطم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض: شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 86% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.
- د- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: يقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق.
- هـ- تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات 2000 - 2008 تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشري وتتزايد يوماً بعد يوم. ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي:

✓ تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار 2008م.

✓ ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة نحو 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و3% سنوياً.

✓ انخفاض معدل النمو الاقتصادي إذ لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أن كان قبل ذلك نحو 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

✓ ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى نحو 5.5% بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى نحو 4%.

✓ تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ نحو 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2007 - 2008.

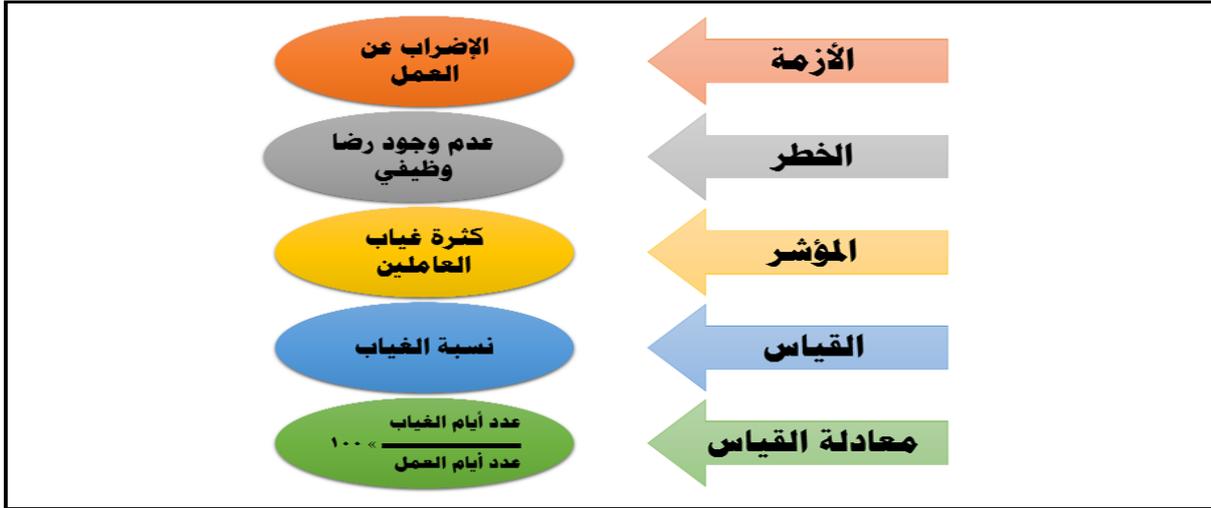
✓ تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم.

✓ النمو غير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والاتجاه إلى توريق بعضها أن الأصول التمويلية تشمل العملات والأسهم والسندات. وتدل الأرقام على أن التجارة في الأصول التمويلية تزيد كل عام بأرقام فلكية حتى أصبحت تزيد بحوالي مائة مرة عن حجم الاتجار في السلع.

و- تحرير أسواق الائتمان العقاري مع ضعف القيود على أسعار الفائدة: مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض العقارية ومن ثم ارتفاع أسعار العقارات السكنية الخاصة الأمر الذي جعل الاستثمار فيها هو الأفضل. إن زيادة الطلب على العقارات دفع إلى زيادة القروض الأخرى عالية الخطورة، ومع لجوء الاحتياطي الفدرالي إلى رفع سعر الفائدة تزايدت كلفة تلك القروض حتى أصبح من الصعب على الكثير تسديدها، فامتنعوا عن السداد مما دفع بأسعار العقارات إلى الانهيار ومعها انهارت مؤسسات مالية كثيرة في العالم كان لها علاقة مع تلك القروض كشركات الاستثمار الدولية التي اشترتها وشركات التأمين والمصارف المانحة لها، كل هذا كان بعيداً عن رقابة وتأثير البنوك المركزية.

ز- ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات: وأهمها المشتقات والتعامل بالهامش الإكثار في استعمال الأدوات المالية المستحدثة المشتقات المالية، إذ قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية في محاولة للتخلص من القروض الرديئة بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية، وقامت هذه الأخيرة بدورها أيضاً ببيع تلك السندات إلى بنوك وشركات استثمارية أخرى، وهكذا سارت عمليات البيع مما أدى إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث أن أي تعثر يصيب إحداها سوف ينتقل إلى المؤسسات الأخرى، والمشتقات كما هو معروف تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات، بل وأخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية، أي بعبارة أخرى المضاربة .

شكل يوضح طريقة بناء نموذج للإنذار المبكر



لقد أشارت مختلف الدراسات إلى أن تجارب الدول في الأزمات تكون في أغلبها مصدره القطاع المالي، تليها الأزمات الناجمة عن قطاع التجارة الخارجية، وأخرى ناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد، ولهذا كان موضوع نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية موضع اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، فنظام الإنذار المبكر يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية الرئيسية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب، ويسعى هذا النظام لمعرفة ما إذا كانت احتمالات حدوث الأزمة قد يصاحبها استجابة من قبل المؤشرات الرئيسية وذلك من خلال النماذج المشار إليها. إن الهدف من تطوير نظام إنذار مبكر هو تدارك وتجنب الأزمات من خلل وضع سياسات الاستجابة السريعة، ومن جهة متخذي السياسات والقرارات فإن نظام الإنذار المبكر وسيلة لمعالجة الأحداث الطارئة وبالتالي تجنب التكاليف المالية الباهظة جدا والتي قد تنجم عن الأزمات وذلك من خلال:

- تحديد عوامل ومحددات وأسباب الأزمات المصرفية.
- الاهتمام بمتابعة وتقييم مؤشرات الأداء المصرفي على نحو مستمر بما يتفق والمعايير الدولية.
- ضرورة اختيار النموذج المناسب لنظام الإنذار المراد تطويره وبناءه، وذلك بتحديد المؤشرات القيادية التي تضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية والمالية والنقدية وترابطها سواء داخل الدولة أو في المنطقة الإقليمية أو الدولية والتي تصدر إشارات قبل حدوث الأزمة، وبالتالي الحد من تداعياتها وتأثيراتها. ورغم ذلك فإنه حتى أفضل نظام للإنذار المبكر لا يستطيع التنبؤ بكل الأزمات المالية، ويمكن أن يثير إنذارات زائفة بأكثر مما يجب.